

١٥٦

اهدائه لؤسسة البعثى وكردهشى امام حجبى كلبا بجانة انصية قريح و
١٤٢١ هـ



مجلة

اداب المنصورية

تصدرها كلية الآداب بالجامعة المستنصرية

١٩٨٤ - ١٩٨٤ م

العدد التاسع

منهج السهيلي النحوي في اماليه

الدكتور طارق عبد عون الجنابي
كلية التربية/جامعة الموصل

توطئة :

و القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي (ت ٥٥٨١ هـ) (١) .
أحد النحاة المنسوبين الى الأندلس المعدودين في الطائفة النابذة منهم ، بما
عُرِف عنه من استيعاب لمسائل النحو ، ومدارسته كتب المتقدمين ، مع
تبصّر دقيق في آرائهم ومذاهبهم ورواياتهم .

وأما اليه (٢) ، جلّها (أجوبة في مسائل له . سأله عنها الفقيه المحدث أبو
إسحاق ابن قرقور) (٣) .

وهذا الكتاب يسبق الكتب التي عنت بإعراب ما أشكل من الحديث
النبوي مثل : إعراب الحديث النبوي للعكبري (ت ٦٠٩ هـ) ، والتوضيح
والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (٦٧٢ هـ) .

من ثمة وجدت أنّ السهيلي قد بيّث أجوبته حتى تقوم كثيراً من التأويل
والتعليل والحوار والرأي الخاص . ما يصدق أن يكون صورة واضحة لنحو
السهيلي علماً وصناعة ومذهباً ، وما يصلح في بعض جوانبه خاصة آراءه في

(١) ينظر في ترجمته : ما كتبه محقق الأمالي ٧ - ١٢ ، ووفيات الأعيان ١/٣/١٤٣ ، وهامشه ،
والمغرب لابن دحية ٢٢٠ - ٢٤٣ ، وانباء الرواة للقفطي ٢/١٩٢ - ١٦٤ ، وهامشه .
وبغية الوعاة للسيوطي ٢/٨١، ٨٢ وثمة مصادر أخرى ، ينظر : معجم المؤلفين ٥/١٤٧ ،
والاعلام ٤/٨٦ .

(٢) هي ليست أمالي على الحقيقة ، والتسمية مجاز مقبول ، ينظر ١٥ ، ١٦ من مقدمة المحقق .

(٣) من صفحة العنوان ٦١٧ ، وينظر ١٢ ، وابن قرقور هو أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف
الفقيه المحدث (ت ٥٦٩ هـ) . ينظر : العبر ٤/٢٠٥ .

غير المنون ليكون منطلقاً في اتجاه تيسير قواعد النحو العربي ، ومن أجله أطلت المكث عند هذا الموضوع ، لأنه يمثل فكراً نحويّاً حريّاً بالنظر والبحث وقد شغل كثيراً من اهتمام الدارسين قدامى ومحدثين .

المذهب النحويّ :

ما تزال طائفة الدارسين تدور في فلك المدارس النحويّة ، وما يزال أكثرهم ينسب للأندلس مدرسة لها قواعدها وأصولها ، ويجعلون من تسميتها وترخصها وحيادها بين المدرستين للبصرية والكوفية منهجاً خاصاً وطريقاً منفردة (١) . غير أنّي لا أعرض لهذا ، وإنّما أعرض للسهيليّ نحويّاً له أسلوبه وخصائصه في ضوء أصول المنهج الذي درج عليه النحاة في دراستهم للنحو العربيّ .

أ - التعليل :

يميل السهيليّ ميلاً حاداً إلى إنكار ما يسمّيه بالعلل الفاسدة ، وهو لا يقبل من العلل إلاّ ما كان له دليل لغويّ من غير تحكيم للعقل بما يخرج بالنحو عن طريقه ، من هنا عني بمسائل الممنوع من الصرف ، ووقف عندها بتأنّ موازناً بين علل النحاة فيها فإحصاءً وناقداً وموجّهاً ، وقد أجمل ذلك بقوله ((وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض ، وفساد من العلل لأنّ العلة الصحيحة هي المطرودة المنعكسة ، التي يوجد الحكم بوجودها ، ويفقد بفقدها... ومن علل النحو ما يطرّد وينعكس فيبين صحتها ، كالأضافة فانّ لها علة للخفض ، يوجد بوجودها ويعدم بعدمها)) (٣) .

من ذلك :

١ - ذهب النحاة إلى أنّ علة منع الاسم من التنوين (٣) مضارعة للفعل ، فكما أنّ الفعل لا يتنون ولا يجرّ ، فالاسم الممنوع من الصرف لا يتنون ولا يجرّ (٤) ، وقد ردّ السهيليّ على ذلك بأنّ كثيراً من الاسماء يضارع الفعل في حركاته وسكناته وعمله (٥) . مع وقوعه نعتاً له (٦) ثمّ إنّّه لم يمنع من الجرّ

والتنوين كاسم الفاعل (٧) . ومن عجب أن يقلب النحاة المسألة : وهم يتحدثون عن الإعراب والبناء فيزعمون أنّ الفعل المضارع إنّما أعزب لمضارعه الأسماء ، وهكذا تبادل المقيس والمقيس عليه مواضعهما كي يستقيم لهم ما يزعمون .

٢ - مدار المنع من التنوين عند النحاة على أنّ غير المنصرف ما كان فيه علتان (٨) من تسع ، أو علّة مغنية عن علتين ، وقد ردّ عليهم السهيلي : أ - بالأوصاف التي تلحقها التاء فرقاً بين المذكر والمؤنث ، نحو : مسلمة ، وما جرى مجراها ، وفيها علتان : الوصف والتأنيث (٩) .

ب - بالأسماء الاعجمية المزيّدة ، مثل : سفير وبنّاد (١٠) ، فهما منصرفان وفيهما علتان : العجمة والزيادة (١١) .

ج - بنحو : كرام ، وغيب - وأمجاد ، وهي جموع لأوصاف ، وقد اجتمعت فيهما علتان : الجمع وهو قالٍ للأفراد ، والوصفية ، فما منعها من التنوين (١٢) .

ثم إنّ جمع المؤنث السالم منصرف مع أنّ فيه علتين : الجمع والتأنيث حتى إذا سمّي به الاعلام ، وقفت النحاة أمامه حيارى ، فتارة يمنعونه الصرف ، وأخرى يعاملونه على أصله جمعاً منصرفاً ، وثالثة يجعلونه بين بين ، فيعاملونه معاملة جمع الإناث متزوعاً منه التنوين ، وقد توارثت كتب النحو الشاهد المشهور :

تنوّرتُها من أذرعات وأهلّها يثرب أدنى دارها نظير عالي فأجازوا في (أذرعات) ثلاثة الأوجه ، ولم يقطعوا بمنعها الصرف مع أنّ فيها ثلاث علل العلمية والجمع والتأنيث (١٣) .

٣ - وإذا عكسنا الأمر وقفنا على أسماء ممنوعة من التنوين من غير أن تلحقها العلتان المانعتان ، أو العلة المغنية عنهما . ف (أبو قابوس) مثلاً لا ينون ولا يجرّ وليس فيه إلا العلمية (١٤) .

٤ - زعم النحاة أنّ التعريف احدى العائتين المانعتين من التنوين والخفض وزعموا أيضاً أنّ (أل) والاضافة تصرفان الاسم الممنوع وذلك تناقض ، أنكره السهيلي ، لأنهما ضربان من التعريف (١٥) .

٥ - ومن جانب آخر تعدّ العلمية التي احتفل بها النحاة في هذا الباب أخرى بابعاد الاسم عن شبه الفعل ، إذ يتمكن الاسم بها في باب الاسميّة تمكناً أشد ، على حين يسوغ دخول (أل) على الفعل في ضرائر الشعر ، من نحو قول الشاعر .

يقول الخنا وأبغضُ العجمُ ناطقاً إلى ربّنا صوت الحمار اليُجدعُ (١٦) . وقد انكر السهيلي ذلك أيضاً ، إذ كيف يسوغ أن تمنع العلميّة اذا عضدتها علّة ثانية ، من التنوين والخفض ، وتصرف (أل) الاسماء التي لا تنصرف ؟

٦ - والعلمية أيضاً محالة في الافعال (١٧) ، والاضافة ممكنة فيها ، اذ تضاف اليها ظروف الزمان ، وهذا مناقض لعلّة النحاة في منع صرف الاعلام ، وصرفها حين تضاف (١٨) .

٧ - وأيُّ أقرب الى الفعل الاعلام الاعجميّة ، وهي نصّ في الاسميّة في أصل وضعها مثل : فرعون وقارون واسماعيل أم اسماء الفاعلين من نحو : مسكّر ومُسخرَج ، وهي بمعنى الافعال الدالّة على الحال والاستقبال ؟ (١٩) وقد عدّها الكوفيون قسيماً رابعاً وسدّوها الافعال الدائمة .

٨ - وقد أنكر عليهم ادّعاءهم أنّ ((الفعل أثقل من الاسم ، والعجمي أثقل من العربي ، والمؤنث أثقل من المذكر ، والجمع أثقل من الواحد . فاذا اجتمع في الاسم من هذه منسج ما يُسمّنه الفعل من الخفض والتنوين . فالثقل هي العادة وهو قول امامهم وزعيمهم أبي بشر رحمه الله « (٢٠) .

ويبدو أنّ الثقل والخفة غير بيّن عند النحاة ، ومن ثمّ وجد السهيلي السبيل ميسورة للردّ عليهم بأمرين :

أ - اذا كان النحاة يقصدون بالثقل اللفظي (٢١) من حيث جرس الاسم

ورشاقته، فلا جرم أن زينب وسعاد وحسنا أرق وأحلى في النطق والسمع من فرزدق وشمردل ومسحكنك، ومع ذلك كانت الاسماء الاولى غير منصرفه في حين صرفت الثانية .

ب - وإذا كان النحاة يقصدون به الثقل المعنوي (٢٢) ف (همّ وسخط وبلاء وجذام وبرّاص) وسواها . فيها من الثقل المعنوي ما لا نجده قطّ في نحو (حسنا وكحلّاء وألمى وأعس . وثغر أشنب . ومقلة نجلاء ...) وهي ألفاظ مستأنسة محببة . فكيف ساغ صرف أولئك ومنع هاتيك مع ما فيها من الخفة والاستعذاب ؟ (٢٣) .

ويبدو أن الخفة والثقل عند النحاة محمولان على الأصل والفرع ، فلما افترضوا أن الاسم أصل والفعل فرع عليه، والمفرد أصل والجمع فرع ، والمذكر أصل والمؤنث فرع . حفّضت الاصول وثقلت الفروع . ومكثنا سائر الامثلة .

يمضي السهيلي ناقداً لمذاهب النحاة في الممنوع من الصرف ومتهماً ايّاهم بالتحكّم في تحديد العطل المانعة من الصرف : انواعها ، وعددها ولم يعمد السهيلي في هذا اذا كانت القسرية طابعاً مميزاً لافتراضات النحاة ، من ذلك ما ذكره السهيلي نفسه : -

١ - أنهم جعلوا التعريف علّة منع الاسم من التنوين لكونه فرعاً على التفكير والفرع - عندهم - أثقل من الاصل . وقصروا الفرعية وهي علّتهم المعتمدة . على التعريف والتفكير ليستقيم لهم القول . ولم يلتفتوا الي أن المصنوع ينبغي ان يعدّ فرعاً على المكبر . والمعتل فرعاً على الصحيح والمزيد فرعاً على المجرد « ٢٤ » .

وهن هنا انحازوا بواحد من أخطار أصول النحو العربي . وهو القياس . اذ لم يلتفتوا إلى الشبه بين هذه النظائر . لانه يكسر لهم قاعدتهم الموضوعية . وقد سقطت العلّة ، لان الحكم لم يكن مطرداً .

٢ - وقد تحكّموا في «قصرهم التعليل على علتين فصاعداً» (٢٥). وقد أنكر السهيلي ذلك «٢٦» ، اذ الجأ هذا التحديد النحاة إلى افتراضات لاسند لها :-

آ - انّ الف التأنيث علّة مغنیه عن علتین .

ب - وان صيغة منتهي الجموع علّة مغنية من علتين ايضاً لانّ الاسم كأنّّه جمع مرتين «٢٧» ، وكان ضابطها عندهم ، انها كل جمع بعد الف تكسيره حرفان ، او ثلاثة ثانيها ساكن «٢٨» . واذا عدت اليها وجدت النحاة قد تحكّموا ثانية اذ اخرجوا منها ما كان مثل : فراعنة ، وعمالقة ، لانّ ثاني الثلاثة بعد الف التفسير متحرك «٢٩» ، وغاب عنهم انّا اذا عددنا التاء للتأنيث «٣٠» فهي علّة اضافيّة زيدت على ما كان بعد الف تكسيره حرفان ، واذا عددناها تفيد الجمعيّة مثل تاء الكوفية والبصرية فكأن الاسم قد جمع ثلاث مرات جرياً مع منطقتهم . فكيف آل إلى أن يكون منصرفاً قالوا : لانه انتقل إلى بناء له نظير في الآحاد ، نحو : رفاهية .

٣ - ومن تحكّمهم واخلالهم بالقياس أن الاسم لما اشبه الفعل منع الخفض والتنوين «٣١» . وقد ردّهم السهيلي بأنّه لم تمنع هذه الاسماء ممّا هو ممنوع في الافعال كالثنية والجمع والاضافة ، «٣٢» ومن ايغالهم في التحكّم والافتراض انّهم منعوه الخفض والتنوين معاً ، ولم يكتفوا بأحدهما دون الآخر .

ولم يقف السهيلي عند حدّ انكار علل النحاة في الممنوع من الصرف ، وتحكّمهم فيها ، بل ذكر علله هو في ذلك على هذه الوجوه :-

١ - علل صرف بعض (*) الاعلام ، مثل : زيد ، وعمرو ، وجعفر ، ومحمد ومنع صرف نحو : يزيد ، واحمر «٣٣» . وثلاث «٣٣» . وعمر وابراهيم بأنّ ما كان منوّناً قبل العلميّة يبقى كذلك ، وما لم يكن منوّناً فيترك على اصله «٣٤» .

وهذا وجه من اوجه الصواب اذ ليس هو بتعليل إنما هو وصف لحقيقة الظاهرة يشمل، في تقديري، سائر الممنوعات من الصرف، ولو جرى النحاة على ماجرى عليه السهيلي،، اذن لتخلص النحو، خاصة في هذه الظاهرة من الايغال في التعليلات، فليس انتفاء الصرف طارئاً بعد العلمية، بل هو مؤهل في هذه الألفاظ قبلها .

٢- وعلاّل زوال الخفض بزوال التنوين لثلاث يتوهم بأن الاسم مضاف الى ياء المتكلم، واكثر العرب يحذف هذه الياء ويكتفي بالكسرة منها. وقد ورد في القرآن الكريم :

«فكيف كان تكبير»، و «فستعلمون كيف نذير» (٣٥)

٣- وعلاّل عدم صرف نحو : حمزة وطلحة علمين، وهما منقولان من منون مخفوض، بأن التاء «٣٦» في (حمزة وتمر) حرف جاء بمعنى، وهو الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع...» (٣٧)، فإذا سمّي به صار للاسم وللتاء معنى جديد، وقد افقده الاستعمال ذلك المعنى الأصلي حتى لم يُعرف به «٣٨» .

وكأنه من الاعلام المعدولة حكمه حكم : عائشة وفاطمة إذ المعنى الذي كان لهما قبل العلمية معدوم في حال العلمية، والتأنيث فيهما للمعنى والاستعمال لا للعلامة. ولحققهما المنع كما لحق حمزة وطلحة «٣٩» .

٤- وعلاّل بقاء الاعلام من نحو: اسد ونمر، على اصلها في الصرف، لأنها باقية على ماهي عليه من الدلالة على ما في الاسد والنمر وسواهما من الصفات المطلوبة في المسمى «٤٠» .

٥- وعلاّل عدل ما كان على «فُصل» نحو: عمر، عن الصفة، وهي عامر بأنه أُريد به تحقيق العلمية لثلاث يلتبس بعامر الذي هو صفة من عمارة الارض «٤١» .

٦ - وعلّل العدل إلى «فعل» دون سائر الابنية: لأنهم أرادوه ان يعدل إلى بناء غير مألوف في الصفات ، ومن هنا جعل مثل : عمران وعمارة معدولاً أيضاً ، لأنهما بناءان ليسا معروفين في الصفات «٤٢» ، وقال : «فلا تحسبن أنه بخصوص بـ «فُعِلَ» ، إنما هو العدل مخصوص بما يخرجه عن وزن ليس في الصفات إلا نادراً» «٤٣» وهذا مذهب لم أجد من يشركه فيه ، إذ لم يرد في كتب النحويين مثل هذا التعليل ، ولا أن عمران وعمارة معدولان ، «٤٤» .

٧ وعلّل عدلهم عن اوصاف قليلة نحو : عامر وزاخر ، وقاتم ، وزاحل ... دون سائر الاوصاف مثل : مالك وصالح وسالم وغانم ، بأنهم ارادوا بالتسمية بنحو هذه الاوصاف التفاؤل بالملك والصلاح والسلامة والخير من لدن يوم ولادته ، فأبقوا الاوصاف على ما هي عليه ، أما عدلهم عن عامر وقاتم فهو بالتفاؤل له على المآل والسيرورة ، ليكون ثمة تحقيق للعامة وجمع بينها وبين التفاؤل في تكلم الاوصاف القليلة «٤٥» .

وفي هذا التعليل شيء من البعد والتصوير ، إذ ليس ثمة ما يفيد حقيقة العدل من النصوص ، والذي اراه ان زنة «فُعِلَ» من زنات الاوصاف اصالة لا عدلاً ، ولكنها زنة قليلة لم تشع مثل سائر الاوزان . وهي دالة بنفسها ، لا بالعدل على معنى التفاؤل أو التصغير أو المبالغة . وشأنه شأن عمران وعمارة وهما بناءان على اصلهما . وليس معدولين كما ذهب هو اليه . وحكمتها حكم غضبان وعطشان . وامثالهما مما يراه مشبهها المثني ، إذ قال : لأن اصل العدل قد تضعف ، فتقول : غاضب وعاطش . فاذا تضعف الغضب والعطش وزاد ، قيل : غضبان وعطشان «٤٦» .

ومن ثمة كانت الاعلام التي هي على زنة (فُعِلَ) ليست أعلاماً معدولة . وإنما هي أعلام مشقولة عن أصل . وقد علق الشنقيطي على ما أورده ابن سيده في المخصص ، بأن عمر هو جمع عمرة الحج مستشهداً بالحديث

الصحيح: «اعتبر الرسول صلى الله عليه وسلم أربع عُمَرَ ، والزفر هو الأسد ، والرجل الشجاع فهما لذا مصروفان «؟» ومعلوم أن ما كان على (فعل) ضربان : أعلام وأسماء اجناس ، فمن الأولى : عُمَر ومُضَر وزُحَل ، ومن الثانية : صُرَد ، ونُفَر وقُدَاد ، وقد جعل النحاة الأولى غير منصرفة ، لأنها أعلام معدولة عن (فاعل) والثانية منصرفة لأنها على أصل البناء ، وان سمي بها علم ، لأن الأصل في المعدول الممتنع أن يتحقق منه وجود (فاعل) وعدم (فعل) ، أمّا (زفر) الذي لا ينصرف فقد زعموا أنه غير (زفر) الذي ينصرف ، ودليله دخول (أل) عليه في قول الأعشى :

أخو رغائب يعطيها ويسئلهما
يأبى الظلامة منه السوفل الزفر
ومن عجب أن ينطلي هذا القول المتهافت على باحث معاصر فيسوقه قائلاً :

فدخول اللام عليه يعني أن (زفر) الذي ليس بمصروف غير هذا لدخول اللام ، ولو سُميت بزفر هذا بعد تجريده من اللام رجلاً لصرفته ، لأنه حينئذ كصرد ونفر «٤٨» وهذا القول المتهافت مردود بأمر :

أ - لم يرد مثل هذا إلا في الشعر ، والشعر اخته الخاصة المحكومة بالضرورات أو المحكومة بسياقه ونمطه في التعبير فليست هي إذن مناط القياس الصحيح ، وإن ذهب بعض الدارسين إلى أن ما يسمونه ضرورات إنما هو لغات قبائل ب - وأغلب الظن أن اللام هنا للجنس لا للتعريف .

ج - وقد كانت العرب تسمي بأسماء المحسوسات غالباً . فسُميت بأسماء الحيوان والسلاح والنبات ، ولهذا سُميت بصرد وزفر .

د - وإذا كان الاستقراء قد هدى النحاة إلى أن أسماء الأجناس على (فعل) تنصرف ، وأن أسماء الأعلام لا تنصرف «٤٨» .

فإن هذا يهديننا ولا ريب ، إلى أن ما استعمل أعلاماً إنما هو ألفاظ معلومة فلم يكن ثمة لتثوين ضرورة ، لأن اللبس . لشيوخ استعمالها أعلاماً كما سيأتي أيضاً بعد - حتى غلبت العلمية عليها .

هـ - وأنّ زوال التنوين أو بقاءه مبنيّ على الصيغة والاستعمال الجديد
لاعلى أصل الدلالة ، لأنّ المتحدث لايميز بين الدالّتين ، ولا يقصد الى ازالة
التنوين قصداً ، وانّما هي السليقة والمران .

٨ - وعلل عدم انصراف نحو : سكران وغضبان من الصفات بمضارعته
المثنى لفظاً ومعنى ، بالدلالة على مضاعفة السكر والغضب ، ونونه مقابله
لنون المثنى ، فكما لم تتون هذه لم تتون تلك ، وبذلك انكر على النحاة
مازعموا من مضارعتها لباب حمراء وصفراء «٤٩» . اذ لامضارعة بينهما
لامن حيث المعنى ولامن حيث اللفظ ، لان ((الهمزة بعيدة المخرج من النون)) «٥٠» .
وهذا مذهب أجدر من مذاهب النحاة .

اما ما كان مثل : ثعبان ، وسرحان ، فأنهما ملحقان بفسطاط وقرطاس
اذ كان على عدّة حركاته وسكناته وكسراته وضّمّاته «٥١» فألحق بالواحد
ولم يلحق بالثنوية .

٩ - وعلل عدم صرف صيغ منتهى الجموع بأنها صيغ خاصّة بالجمع
لانظير لها في الاحاد ، فحقها أن تحمّل على الجمع السالم الذي لانظير له
في الآحاد أيضاً ، فكما ان هذا لم يلحقه التنوين لمكان نون الجمع حمل عليه
لقياس المشابهة بينهما ، ومن ثمة علل صرف ماالحقته التاء لمشابهته المفرد
اذ لايتدخل هذه التاء على الجمع «٥٢» .

وعقّب على ذلك بقوله : «ومع هذا قد صرفه كثير من العرب وقد جاء
في القرآن مصروفاً ، وغير مصروف «٥٣» .

ويجاري السهيلي هنا جمهور النحاة في انها صيغ لانظير لها في الآحاد
ووجه خلافه معهم قياسه على الجمع السالم الذي لاينون . ولانظير له في
الواحد ، وهذا ممّا لم يقل به أحد غيره «٥٤» .

ب- الرواية والسّماع :-

يعتدّ السهيلي بالرواية اعتداداً عالياً ، ولا ينكر مسموعاً بل يميل إلى توجيهه بما يراه موافقاً للعربية ، من ذلك :

١- أجاز وقوع الجواب بـ«نعم» بعد الاستفهام الانكاريّ من النفي ، نحو قولهم : أليست الخمر حراماً ؟ .

وحق الاستفهام بعد النفي ان يجاب عنه بـ«بلى» ، وذلك اذا كان الجواب تقرير حقيقة المنفي ، وليس ثمة نفي ، وجعل الأول غير جيد ، والثاني هو الأشهر ، لانّ اكثر العرب على مراعاة اللفظ اذ هو الظاهر المسموع ، واستدلّ عليه بقوله تعالى «ألسنتُ بربكم ؟ قالوا: بلى» . «٥٥»

٢- وقد تحدّث عن «خوّة» في حديث ابي بكر : (لكن خوّة الاسلام) وخرّجها بما يلائم كونها رواية مقولة على الوهم ثمّ قال : «ويُحتمل ايضاً أن تكون لغة في الاخوّة» «٥٦» على تخفيف الهمزة وتسهيلها وليس كل لغة بلغتنا لا ولا الاصمعيّ . وأذا بلغتنا لغة في حديث صحيح قبلناها ، ولم نزيّفها عند عدم وجودها في كتب يعقوب وابي عبيد ، وغيرها فانّ مذكروه ، فيما لم يذكره نقطة من بحار . «٥٧» وختم توجيهه لحديث «شهادة للقوم» بقوله « واذا امكنت هذه الأوجه كلّها ، ووجد لها في العربية نظائر . لم نالحّن الرواة . ولا أبطلنا التقييد . ولكن لا نقطع على مراد رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، ولا على مقصوده منها » «٥٨» . ويشهد فحوى هذين المثالين على تعلق السهيلي بكلام العرب ، وتوجيهه ما خرج على قواعد النحاة ما لم يجد له مخرجاً ولو على بُعد .

ج- الاستشهاد :

كل كلام عربي صالح للاستشهاد عند السهيلي ، نثراً كان أم شعراً ، ما صحّحت روايته . أو كان له وجه في العربية مقبول وهو من اجل ذلك يؤرّل كلّ رواية للحديث حتى ما كان منه محتملاً للتصحيح ، ومن

هنا اكثر من تأويل الاحاديث التي كانت معرضة لسؤالات ابن قرقول ويخيل اليّ انّ الأندلسيين كانوا اكثر تسامحاً من نحويي المشرق في الاستشهاد بالحديث مطلقاً ، وليس لأحد منهم فضل سبق في ذلك ، وليس صحيحاً قول بعض الباحثين إنّ أول من اقدم على الاستشهاد بالحديث من النحاة هو ابن خروف الاندلسي (ت ٦٠٩ هـ) ، ثم توسّع فيه ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) «٥٨» . اذ كان الاستشهاد بالحديث مطلقاً مذهباً اندلسياً محضاً وعماماً ، والدليل على ذلك انّ السهيلي قد عني بالحديث عناية فائقة ، وهو متقدّم عليهما ، ومن العسير أن نشير إلى السابق الذي رسم لهم الطريق وإن كان بعض الباحثين يعدّونه الرائد في هذا الميدان (*) .

من ثمة أزعج أن فرق ما بين نحاة الاندلس والمغرب ، وما بين النحاة المشاركة أن اولئك كانوا متحرزين من القيود المذهبية التي خضع لها المشاركة بحكم التنافس بين البصريين والكوفيين والبغداديين ، وكان التراث المشرقي النحوي واللغوي خاصة فضلاً عن المعارف الاخرى غايتهم في الافادة والانتفاع ، فاحتفلوا بكل ذلك لم ينكروا منه شيئاً . ولم يروا ما يدعوهم للحفاظ من الاستشهاد بالحديث طالما قبلوا رواية ما عداه من شعر ومثل وخبر ، قال ابن الطيب الشرقي الفاسي « اذا خالف بعض الحديث القاعدة » فلا ينبغي أن يكون ذلك داعياً إلى ترك الاستشهاد جملة . لأنّ هذا البعض صحيح مع التوجيه والتأويل . «٥٩» . وهذا هو نفسه منهج السهيلي في رواية الحديث وتأويله «٦٠» .

د - أسلوبه ومنهجه :-

يتميز السهيلي بنظر ثاقب يفضده اطلع واسع ، واستقراء حسن للقرآن والحديث «٦١» . ومداراة على كتب النحر . وعبارته في البصيرة تتسم بالوضوح والسلاسة وحسن المحاوراة والتوجيه ، حتى لكأنه ينقل إلى الدهن نفوذاً سهلاً ، ولعلّ ابرز سماته :-

١ - نقله عن النحويين المتقدمين : سيويه ، والمبرد ، وابن السراج وابن الطراوة شيخه هو «٦٢» ، وسواهم ، غير أنه يقبل بالدليل . وينكر بالحجة حراً من الانتساب إلى نحوي ، لا يميل إلا إلى ما يراه صواباً . من ذلك :
أ - نقل عن سيويه تعليقه بعدم اتصال كاف التشبيه بالمضمر . إذ قال :
استغنوا عن الكاف ب (مثل) «٦٣» فأنكره بأمور . منها أن العرب تميل إلى الإيجاز والخفة فكيف استغنوا بالطويل والثقيل عنهما «٦٤» .

ب - نقل قول سيويه في دلالة (مما) على معنى (ربما) في الحديث (مما يحرك) : ((اني مما افعل ، أي من الامر)) «٦٥» ليعضد به ما ذكره المبرد من أن (مما) في معنى (ربما) في قول الشاعر :
وانا لَمَمَّا نضربُ الكبشُ ضربةً على رأسه تُلقِي اللسانَ من الفمِ «٦٦»
ووجه السهيلي المسألة توجيهاً هو توجيه المبرد «٦٧» .

ج - ردّ على من زعم بورود الاسم بمعنى التسمية على المصدرية ، محتجاً بقول سيويه في مطلع كتابه : ((الكلم اسم وفعل وحرف)) «٦٨» .

د - وقال في إعراب ((رب كاسية)) عزم الأحنن هو إعراب (كاسية) مخفوضة على أنها نعت لمخفوض (رب) المحذوف ، لأن مذهب سيويه أن (رب) حرف خفض متفرداً من سائر أدوات الخفض بالتقدم وأن مخفوضه نكرة منعوتة «٦٩» .

هـ - وتحدثت عن توحيد إعراب (الأولين والآخرين) فقال : ((ولا أحسب هذه الرواية صحيحة ، وإن صححت فلي إضمار فعل)) «٧٠» .
وذكر أن سيره قد بين الفرض من ذلك وأكثر فيه الشواهد .

و - وانكر نصب الفعل بأن مضمرة إلا على ضمف في حديث اليهودي : ((لاتسألوه لايجيء بأمر تكرهونه)) ، قال : ((النصب فيد بعيد وله وجيه))
وتصد به النصب ب (أن) مضمرة ، وقال : ((لأن يقبح أن تعمل وهي مضمرة وان كان جاء ذلك)) .

انشد سيويه :

((ونهنتُ نفسي بعد ماكدت افعلة)) «٧١»

وهو عند سيويه محمول على الضرورة. «٧٢»

ز - ونقل استقبح سيويه لنحو (لاتدنُ من الاسد يأكلك) ، بجزم (يأكلك) «٧٣» ولكنه أجازته معتدّاً بقول أبي طلحة في حديث أحد :

((يارسولَ الله لاتطاولُ يصبكُ سهامهم)) مخرَجاً اياه على اضمار فعل يدل على النهي « او يكون منجزماً على نهْي آخر ، كأنه قال (لايصبك) واستغنى بالنهي الاول ، ولهذا نظائر وشواهد يطول ذكرها «٧٤» . وهذا هو مذهب الكسائي في إجازته جزم جواب النهي مطلقاً.

وعندي أن السهلي يتابع سيويه لولا الحديث المروي ، اذ وجدناه يعتبر الحديث وينزله منزلة عالية في الاستشهاد ، وذا مذهبه ومنحاه .

ج - وتحدث عن رفع (أول) في (ايهم يكتبها أول) فجعله مبنياً على الضم ، لأنه ظرف مقطوع عن الاضافة قياساً على (قبلُ وبعدُ) مستشهداً بقول سيويه (أبدأ بهذا أول) «٧٥» ، وليس هذا المثال عندي دالاً على الظرفية ، وان كان سيويه قد أورده في سياق مسائل تتصل بالظرف «٧٦» غير أن قياسه على (قبل وبعد) صحيح من جهة انه اذا طال الكلام لزم النصب فاذا قصر بالقطع وجب الضم ، كما حمل الخليل المنادى في حالتي النصب والضم على (قبل وبعد) «٧٧» .

ط - وخرج نصب (عنبه) في (أعور عينه كأن عنبه طافية) على حذف خبر كأن ، لانه جائز في الكلام الفصيح حذف الخبر في (إنَّ وكأن) واخواتها اذا نصبها الذكر . مهتدياً بأنشاد سيويه :

إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلاً وإنَّ في السفر ما مضى مهلاً «٧٨» .

وانشاده بيت الفرزدق :

فلو كنتُ ظبياً عرفتُ قرابتي ولكن زنجياً طويلاً مشافره «٧٩»
ثم قال : ((ولم يجيء الحذف مع المعرفة الا نادراً بقريئة حال اوجبت ذلك)) «٨٠»

ي - وذهب مذهب سيويه في انتصاب (غدة) على المصدر النائب عن فعله في قول عامر بن الطفيل : ((اغدةً كغدة البعير وموتاً في بيت سلوية)) وقد نسه سيويه الى بعض العرب، وعزاه السهيلي الى عامر بن الطفيل «٨١»
٢ - ومن خصائصه الدقة في الافادة والنقل خاصة اذا ذكر المصدر المنقول عنه ونادراً ماتخونه ذاكرته العلمية، لانه قد قرأ واوعب وتمثل ماقرأ «٨٢» من ذلك :

آ - قال في توجيهه (أن ارجع) في قول ابي برزة : ((انتي أن كنت أن ارجع مع دابتي أحب الي)) أنه في موضع رفع على البدل من (أن كنت) وجعل خبر كان محذوفاً ، والتقدير أن كنت راجعاً ، وقال : ((وهذا على قياس سيويه، وأصله في إعراب قوله سبحانه: (أبعدكم أنكم) «٨٣» . وقد بحثه سيويه في الكتاب «٨٤» في باب تكون فيه (أن) بدلاً من شيء ليس بالأول «قال : من ذلك : «واذ يعدكم الله احدي الطائفتين أنها لكم ..» ف (ان) مبدلة من (احدي الطائفتين) موضوعة في مكانها . (ثم قال : (ومما جاء مبدلاً من هذا الباب : (أبعدكم أنكم إذا متمم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون) فكأنه على (أبعدكم أنكم مخرجون إذا متمم) .

ونقل عن المبرد اعرابه على التوكيد ، وهذا هو قياسه . «٨٥»

ب - وأعرّب (جالساً) في حديث غورت بن الحارث : «هاهوذا جالسا» انه منصوب على الحال ، وقال : ((كما نقول : هذا زيد قائماً ، أي : انظر اليه قائماً . هكذا قدرد سيويه)) «٨٦»

وعبارة سيويه : ((فأما المبني على الاسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً ... فمنطلق حال ... فكأنك قلت : انظر اليه منطلقاً)) «٨٧»

ج - وقال في رواية (أعور عينه اليمنى) «٨٨» بخفض عين (من باب اضافة الصفة إلى موصوفها في نحو : حسن وجهه . واطافة الموصوف

إلى الضمير «٨٩» ، قال ((وهو بعيد في القياس ... وإنما الأصل أن يكون (الوجه) مرفوعاً مع الهاء ، أو «٩٠» منصوباً : أو مخفوضاً مع نقل الضمير إلى الصفة)) «٩١» .

ثم نقل منع الزجاجي إياها ، وزعمه مخالفة الناس كلهم لسيبويه ، وقال ((وسيبويه لم يجزها قياساً ، وإنما اخبر أنها جاءت في الشعر ، وأنشد: —
تُسميتا الإعلي جوتنا مصطلاهما
واعترف سيبويه برداءة هذا الوجه.)) «٩٢»

وهذا الذي نقله عن سيبويه صواب كله ، غير أنه كان أكثر سماحة منه في إجازته ، لأنه كان يتخرج من انكار ماردأه سيبويه وغيره ، مستشهداً بما ورد في النثر ، وهو ما ذكره أبو علي القالي في أماليه في صفة النبي صلى الله عليه وسلم (شثن الكفين ، طويل أصابعه) ، «٩٣» وأجازته الكوفيون في السعة . وتابعهم ابن الناظم في إجازته على ضعف لوروده في الحديث الشريف (*) على مذهب الكوفيين وأهل الأندلس .

٣ — مرونته في المناقشة والاختذ ورجوعه عن الرأي إذا تبين له وجه الصواب فقد ذهب مذهب الكوفيين في أن (رب) اسم مبتدأ ، لا حرف خفض ، وهو ماضى عليه شيخه ابن الطراوة ، قال : ((ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن اعرج معتقدي عنه ، وإن كانوا قد احتجوا أن (رب) حرف ، لأن حروف الجر لا تدخل عليها.)) . ورد عليهم بأن عدم دخول حرف الجر عليها من حيث أنها بمعنى (قل) أو (أقل) وحروف الجر لا تدخل على الأفعال. «٩٤»

٤ — يلبه الحاد إلى الحوار وتقليب المسألة على الوجوه المختلفة على طريقة السائل والمجيب . من ذلك الحديث الذي أجراه على دلالة (ايضاً) واعرابها «٩٥»
٥ — وضوح شخصيته وآرائه وعبارته ، فهو ليس بصرياً متعصباً . ولا كوفياً متشدداً وقد رأينا نماذج من ذلك ، وهو إذ يستعمل مصطلح ((المنوع من الصرف)) «٩٦» البصري ، يكرر مصطلح (الخفض) تارة ، ومصطلح (الجر)

تارة اخرى كما يكثر من ترداد مصطلح (الردّ) موضع العطف «٩٧» ،
وتاء التانيث عنده تاء مرة، وهاء ثانية «٩٨» . ولعل ذلك راجع الى اعتبار،
الدرج والوقف .
آرائه : -

من مسوّغات البحث الاساسية تعرّف آراء طائفة من النحاة طغى على
أصواتهم الصخب الذي ثار حول كبار النحاة : سيويه والمبرد والقراء
وابن يعيش وسواهم على حين كانت تلکم الطائفة ذات اجتهاد ورأي فيه
من اليسر والوضوح ومجاراة المنطق اللغوي مالا نجده عند النحاة الألى
أغربوا فيما عرضوا من النحو ومسائله . واذا كان ثمة دعوات تنادي
بالتجديد، وأصوات تدعو الى التيسير فان في كثير مما انطوت عليه ثنايا
دراسة النحاة العرب المغمورين والمرموقين أموراً لو تصدى لها الدارسون
بالاستقصاء والموازنة لوجدوا فيها زاداً رضيعاً يغنيهم في رحلة التيسير
والتجديد تلك . وللسهيلي آراء تفرّد بها لم يسبقه اليها سابق، تنمّ على علم جمّ
وعلى عقل نابه حصيف . يصلح لأن تكون نظرات شديدة في الطريق .
وفي اماليه هذه من ذلك شيء يستحقّ أن يشأن به .

١ - رأينا فيما مضى انكاره لعلل النحاة الفاسدة في مسائل الممنوع من الصرف
وكلّ ماجاء من تعليلاته جديد اختص به ، ولكنها تصب جميعاً في أنّ
(المانع من صرف الاسماء استغناءها عن التنوين الذي هو علامة الانفصال) (٩٩)
واشعار بأنّ الاسم غير مضاف الى ما بعده ولا متصل به وليس دخول
التنوين في الاسماء علامة للتمكّن)) «١٠٠» . (و) علّة هذا الباب كآسه
استغناؤه عن التنوين . ثم اذا زال التنوين تركّ الخفض . كيلا يلتبس بالمضاف
الى المتكّلم ... فاذا أدخلت عليه الالف واللام أو أضفتّه أمن اللبس ، فعاد
الخفض وحده . ولم يحتج الى التنوين «١٠١» .
وإشراح السرّ في هذه المسألة هو الاضافة . وهو يعتمد على ركنين رئيسين : -

الاول : -

أنّ التنوين علامة على استقلال الاسم وانفصاله ، لذا يزول التنوين حين يضاف الاسم الى ما بعده ، لانتفاء الاستقلال ، ولأنّ المضاف والمضاف اليه كاشيء الواحد ، كما يقول النحاة .

الثاني : -

هو أمن اللبس ، وذلك بانعدام الحاجة الى التنوين حين لا تتوهم الاضافة لذا لم يكن ثمة ضرورة للتنوين حين يحلى الممنوع من الصرف بـ (أل) ، اذ لا يسهّم أحد بكونه مضافاً ، لعدم امكان اجتماع المعرف بأل مع الاضافة ، وهي أحد المعرفات .

وليس من ريب في انّ (أمن اللبس) هو الغاية التي يهدف اليها توجيه قواعد النحو العربي «١٠٢» .

وربّ متسائل يتساءل : ما الصلة بين التنوين والجرّ ؟

ظاهر الأمر أنّ لاصلة البتة ، للتفاوت بينهما في الدلالة والوظيفة ، اذ يرى بعض الباحثين في اللغات السامية أنّ النون كانت تلحق المعارف والنكرات معاً في الساميات ثم نسيت دلالتها «١٠٣» ، وعلى هذا فلا صلة للتنوين بالجر غير انّ الاسماء الممنوعة من الصرف — وهي محدودة الشيوع — لا تستقل بنفسها ، فلم يالحقها التنوين ، لانه علامة على انفصال الاسم واستقلاله «١٠٤»

وهذا الكلام قريب جداً مما ذكره السهيلي ، فالسهيلي أيضاً لا يلمح الى صلة ما بين الجرّ والتنوين ، سوى تعليقه بأنّ عدم لحاق علامة الجرّ بالممنوع من الصرف لئلا يلتبس بالمضاف الى ياء المتكلم ، وبذلك كان توجيه المسألة باتجاه (أمن اللبس) امر سليم ، اذ له نظائر مما ورد في رسم المصحف ، وفي أقوال العرب .

غير أنّ طائفة من اللغويين يرون ثمة علاقة بين الجرّ والتنوين حملاً على شبه الاتماء الممنوعة من الصرف بالفعل ، فنسبوا لها ما هو منسوب للفعل

افتياتاً على الحقيقة اللغوية، فقد كان أبو حاتم السجستاني يرى أن ، الممنوع من الصرف يفتح في موضع الجرّ، إذ كان الجرّ لا يدخل الأفعال، لانه لا يضاف الى الفعل شيء، وعلة ذلك عنده ((أنتك إذا أضفت الى شيء ادخلته في ملكه، والفعل ليس بشيء ثابت فيكون له ملك انما الفعل حركة منقضية «١٠٥» غير أن ملخصاً مهماً يشير اليه علماء الساميات ينبغي الوقوف عنده، إذ يضيء، لنا الطريق، ملاكه :

١ - ذكر (بوكشتراسر) انّ التميم والتنوين كانا علامة التعريف في الأكدية القديمة «١٠٦»، وكانت الحركات القصيرة الضمة والفتحة والكسرة تدوّن فيها، كما تدوّن الميم، نحو: (١٠٧)

Kal-bum, kat-bam, kat-bim

٢ - وأشارة (لويدي) الى انّ أداة التعريف في العربية الجنوبية هي (آن) وانها تلحق آخر الاسم (١٠٨)

٣ - وأنّ (أم) هي أداة التعريف في حمير وطيبء «١٠٩» .

٤ - و (أل) هي أداة التعريف في العربية .

٥ - و (هاء) هي أداة التعريف في اللحيانية والثمودية والصفوية واستخدمت اللحيانية الى جانبها (هن) و(هل) «١١٠»

وخلصة الأمر أنّ الادوات المعرّفة هي : (اللام والميم والنون) ، وهي الاصوات الذلّقة «١١١»، وهي أصوات سهلة شبيهة بأصوات اللين ، لذا كثرت في أبنية الكلام، وصارت أكثر استعمالاً في العربية «١١٢»، قال الخليل: ((فليس شيء من بناء الخماسي التام يعرى منها أو من بعضها)) «١١٣» من ثمة، ليس ببعيد أن يحصل في تاريخ مسيرة اللغات السامية واللغة العربية القلب المكاني والابدال بين هذه الاصوات، وكان موضع هذه الادوات في اول الاسم تارة وفي آخره اخرى .

ولا يستبعد أن تكون (النون) عنصراً إشارياً قديماً يلحق الاسماء للتعريف في الساميات، ثم تلتها اللام والميم، أو هما معاً وحصل بينهما ما ذكرناه. وليس بمستبعد أيضاً أن الاسماء التي سمّوها بالمنوعة من الصرف كانت تحتفظ بهذا العنصر للدلالة على تعريفها، حتى إذا زال منها بعض الإعراب في سياق التطور اللغوي، ثم شاع تعريفها في الاستعمال، زال التنوين إذ لم يك من ضرورة له، وقد أمن التباسه بالمنكر.

وفي ضوء ما مضى يتضح لنا:

١- أن الاسماء المنوعة من الصرف كانت منوثة ثم زال منها التنوين بعد، فهي إذن كانت معارف، لأن التنوين علامة على التعريف، يهدينا إلى ذلك أن الأكدية القديمة، تمثل وجهاً نقياً للسامية الأولى، أي العربية، على ما اقره جملة من الباحثين المعاصرين، وقد وضعت النبا قواعدا كاملة دقيقة.

٢- وأن زوال التنوين، أي المنع من الصرف حديث في الساميات، ومنها العربية، سواء أكانت حالة تالية للإعراب أم حالة تالية للبناء «١١٦»

٣- وقد كانت قليلة، وما تزال كذلك، وهي أسماء محدودة شاع استعمالها اعلماً أو ما يشبه الاعلام، فكأنها قد حافظت بذلك على استقلالها وانفصالها من حيث ثبات التعريف فيها.

٤- وأن ذلك قد آل بها إلى الاستقلال الاعتباري فوق الاستقلال اللفظي فلم يكن ثمة ليس في هذا التعريف وذاك الاستقلال، فزال التنوين منها مع تطور اللغة وهذا لا يختلف في المنطق والنتيجة عما ذكره السهيلي.

٥- وأن صرف المنوع في الشعر مطلقاً، وصرف ما جاء منه على ضيق منتهى الجمع في القرآن الكريم، يؤيد حدائته، مهما يقل في تأويله. أما مراعاة لموسيقى الشعر «١١٧». أو لفواصل (لآي). وقد نقل الرضي الاسترابادي أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قوم فيما ذكره الكسائي والأخفش «١١٨»

ومن ثمة ليس ما يقال من صرفه في الشعر ضرورة ، كما نقل السهيلي
أن : كثيرا من العرب تصرف الجمع المتناهي «١١٩» .

وملاك القول في هذه المسألة، انّ العلة في زوال التنوين من الاسماء
الممنوعة من الصرف يرجع الى تعريفها، فأكثر ما امتنع منها هو الاعلام،
ثم الاوصاف المخصوصة بأبنية معينة، والجموع التي لا نظائر لها، يدل على
ذلك أنّ التنوين — كما سبق — كان في الاصل علامة على التعريف، فلما
زال اللبس في تعريف تلكم الاسماء، لانها محدودة بحدود الابنية او، حدود
العلمية، وقد جرى بها الاستعمال والسياق، لم يكن ثمة مسوغ لبقاء التنوين
فزال عنها بأمر من حياة اللغة. ومن هنا لم يكن بعيداً في المنطق اللغوي
أن تصرف في نصوص من قرآن او شعر. اما ما كان منقولاً من اصل غير
منون كالاعلام المنقولة من الافعال، او الاعلام الاعجمية فهي على اصل
وضعها لا يلحقها التنوين.

٢ — ومما ذهب اليه السهيلي من آراء جديدة قوله بأنّ الضمائر المنفصلة لم
توضع للدلالة «على مرفوع ولا منصوب وإنما وضعت للدلالة على شأن
آخر من الغيبة والخطاب والمذكر والمؤنث، ونحو ذلك». واستدل على ذلك
بأمور : —

أ — أنه يؤكد بها المخفوض، نحو : مررت به هو .

ب — دخول الكاف الخافضة عليها. إذ قالوا: زيد كهو، وهو خلاف
القياس .

ج — وتوقع (إياه موقع الرفع. وقد ورد في الحديث : «من خرج إلى
المسجد ليسلي الشحى. إلا يخرجته إلا إياه» . ووقع (انت) موقع
المنصوب مستشهداً بقول ليلى :

فان انت لم ينفعك علمك «١٢٠»

وقال : ((الغالب عليها أن تستعمل في مواضع النصب ، وإن خولف بها
لم يبعد «١٢١» .))

وقد خالف النحاة في مسألتين :

أولاهما : أن الضمائر المنفصلة لم توضع لتدلّ على مرفوع أو منصوب بل لتدلّ على أحوال الاسم أو الجملة ، وبذلك جرّدها من الاسمية ، وجعلها كأنّها قرائن ، أو ألفاظ اشارية ، كما ينظر إليها بعض المعاصرين .
والثانية : إطلاق استعمالها من حيث كونها قرائن ، لامن حيث كونها دالة على رفع أو نصب أو خفض .

٣- واعرب (نسيت) في بيت امرئ القيس :-

فأقبلتُ زحفاً على الركبتين فثوبٌ نسيْتُ و ثوبٌ أجرٌ

على النعت ل (ثوب) ، لا على الإخبار عنه «١٢٢» ، وهو خلاف سيبويه «١٢٣» وجمهور النحويين «١٢٤» ، وقد رمى السهيلي سيبويه بالتوهم في هذه المسألة ، وفي إعراب (ثرى ، وترى) في المثل ((شهرٌ ثرى ، وشهرٌ ترى)) ، إذ هما في موضع النعت ، لا وجه سواه مقدراً المثل ب (الشهور ثلاثة : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى «١٢٥» ، فيكون (شهر) مرفوعاً على الإخبار أو البدل ، وما يليه نعت له .

وأجاز مجيء الحال من النكرة ، إذا افادت معنى ، وقد حسنت الحال عنده في حديث الموطأ ((صلّى وراءه قوم قياماً)) «١٢٦» .

وذهب إلى اعراب (النار) على بدل الكلّ من الكلّ ، مع حذف المضاف ، وذلك في قوله تعالى : ((قتل أصحاب الأندود ، النار ذات الوقود)) ، مخالفاً الفارسيّ في اعرابه على بدل الاشتمال . «١٢٧»

٤- مضى منا القول إلى أن السهيلي يرى أن زوال الخفض في غير المنصرف يرجع إلى التحرز من توهم الإضافة . وإنما يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم وقد وردت عليه اعلام مبنية على الكسر . وهي ما كانت على زنة (فعل) نحو : حدام ورقاش . «١٢٨»

فتأولها بقوله : «وذلك أنهم يشيرون بهذه الاسماء إلى أذنهنّ محبوبات

وكلّ محبوب مقرب إلى النفس مضاف إليها ، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي اخت الياء ، كأنّ المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه ، وهذا موجود في زماننا ، لأنّ البدويات يسمين شكل وشمس ، ونحو ذلك ، والحضريات منية وعزيرة ، يكسرن أو اخر هذه الاسماء «١٢٩» .

أما النحاة فكانوا يرون أنّ اختيار الكسر يعود الى أنّ هاتيك الاعلام معدولة عما فيه التاء وهي علامة من علامات التأنيث ، (فحذام) معدولة من (حاذمة) و (قطام) معدولة من (قاطمة) ، فلزم أنّ تلحق البناء بعد العدل علامة أخرى ، فلحقتها الكسرة ، اذ هم يرون أنّ كسر (إنك) و (أنت) انما هو علامة للتأنيث ، «لأنّ الكسرة من نوع الياء» ١٣٠ . والياء للمؤنث اما حقيقة هذه الكسرة فهي بقية اداة قديمة في الساميات كانت تلحق الاسماء لتخليج أو للتأنيث «١٣١» . وهذه الحقيقة لمحتها السهيلي بأحد وجهيها وإنّ لم يدركها ، كما لمحا النحاة بوجهها الاخر دون ان يفقهوه وليس ذلك بغاظر من قدر ما ذهبوا اليه جميعاً ، لانه من شأن الدراسات السامية المقارنة .

٥ - ويرى أنّ التنوين لم يلحق (آخر) للعدل - كما هو مذهب النحاة «١٣٢» . ولكن لانه في معنى التفضيل «١٢٣» الذي يليه (من) وهو غير مستحق للتنوين «١٣٤» . نحو قولك : محمد اكبر من احمد فلم يلحقه التنوين ، وهو غير : محمد اكبر أنتوته ، لأن زوال التنوين مقرون بالاضافة .

٦ - ردّيب الى انّ السر في جواز دخول كاتبة التشبيه على الضمير المنفصل انها اشبهت (كأن) في المعنى ، فاذا شبهت بالكاف وقع مجرورها موضع المشبهة به بعد (كأن) . ويوضحه المثالان الآتيان : -
محمد كالأسد .

كأنّ محمداً اسد .

فالشبه به في المثالين هو الأسد ، فإذا وضعنا الضمير موضعه لم يجز أن يكون

ضميراً متصلاً، لأنّ اسم (كأنّ) قد فصل بينه وبينها وهي أداة التشبيه، فلزم،
والحالة هذه، أن يكون المشبه به ضميراً منفصلاً، وهو مجرور الكاف لعلّة
المشابهة «١٣٥» .

٧- وانكر على ابي جعفر النحاس وابي عليّ الفارسيّ وابن الرّمك (*)
وابن الأبرش إجازتهم العطف بلا تكرار الواو «١٣٦»، وذهب الى انّ، ما
يتوهم أنّه عطف باسقاط العاطف، وهو الواو «انما هو على حكاية كلام
متوال، اي : من كان متمادياً على هذا الكلام» «١٣٧». مثل قول الشاعر :
كيف أصبحت، كيف أمسيّت ممّا يُثبتُ الودّ في فؤاد الكريم
وهو مثل إباحة الطيب المطعومات لمن لا يحتاج الى الحمية بقوله : كلّ تمرّاً سمكاً
لحمّاً لبناً «١٣٨». وقد فسّره النحاة على ظاهره من حذف الاداة، وردّه السهيلي
الى المعنى، فأعرب ذلك باسقاط الاداة «١٣٩» .

٨- وذهب الى تركيب (بلى) من (بل) التي للاضراب. و (لا) التي للنفي .
فصار لهما بعد التركيب حكم، ومعنى جديد. مذهب الخليل في التركيب، اذ
صارت اسماً للجواب لا يقع الا اضراباً عن النفي «١٤٠» .
وأخيراً : فثمة في نحو السهيلي :

١- احترام للمسموع من كلام العرب، ونظرة سمحة في فهم كلامهم. وتوجيه
ما خالف منه قواعد النحاة .

٢- وشخصية مرنة مستقلة. تميل الى الموازنة والتحليل عن وعي وتدبر.

٣- جريان في الاتجاه النحويّ العام بالاحتفال احياناً بأصول النحو العربي
ومقاييسه .

٤- ونزعات تيسيرية تمثل نحواً جديداً. وقفنا على أنماط منه في مسائل غير
المنون. إذا ضُيِّت الى آراء طائفة من النحاة الاندلسيين والمغاربة كأبن مضاء
وابي حيان. وغيرهم آخرين من نحويي المشرق تكون أساساً لنظرات عميقة
جديدة لتيسير قواعد النحو، ووضعها وضعاً آخر .

٥- وانّ اهمّ ما عرض له السهيليّ هو باب الاسماء المنبوذة من التنوين وقد
خلص فيها الى ان السر في زوال التنوين من تلك الاسماء هو أمن اللبس.

الهوامش

- (١) ينظر : المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف .
- (٢) الامالي ١٠٤٩ وفيه مناقشة عقلية لكنها لاتخرج عن دائرة البيان والايضاح .
- (٣) وهو الصرف ، وعند الكوفيين هو الاجراء ، والباب كله عند المبرد ما يجرى وما لا يجرى (المقتضب ٣/٣٠٩) تارة ، وما ينصرف وما لا ينصرف اخرى (المقتضب ٣/٣١٩) .
- (٤) ينظر : المقتضب ٣/٣٠٩ .
- (٥) قال السهيلي : في لفظه ومعناه . (ينظر : الامالي ٢٠) .
- (٦) وذلك أن النحاة قد جعلوا شبه اللفظي او المعنوي مسوغاً لمنع الاسم من التنوين من أي وجه جاء الشبه . (ينظر : المقتضب ٣/٣٠٩) ، وقد جعل المبرد سبب منع (أفعل) من الصرف هو مضارعة الفعل في حركاته وسكناته ، وهو شبه لفظي ، ووقوعه فعلاً له كما يقع الفعل ، وهو شبه مدني (نقشه ٣/٣١١) .
- (٧) وهو فعل دائم عند الكوفيين ، وبدا عدوه قسيماً رابعاً .
- (٨) ويسمى الزجاج فرعين (ما ينصرف وما لا ينصرف ٢) وسيرد ايضاحه بعد .
- (٩) الامالي ٢٠ .
- (١٠) المفردتان فارسيتان ، اولاهما السستار والخادم ، وثانيتهما التاجر . (هامش ٢٠)
- (١١) الامالي ٢٠ ، غير ان النحاة لم يذكروا اجتماع العجمة مع الزيادة ، ورد السهيلي هنا على مطلق الجمع بين العلتين ليمتنع الاسم من الصرف .
- (١٢) الامالي ٢١ . وزيادة في التحكم والتحمل عند النحاة التلل المانعة شفعاً ووتراً ، ولم يجوزوا ما عداها على سبيل التقييد لا الائتلاف .
- (١٣) واذا افترضنا انها ليمنت جميعاً على التطبيق فهي على صورة الجمع وقد شاع استعمال جمع الاناث اطلاقاً في مصر من نحو : غنايات ، وزينات وهدايات . . . وسواها .
- (١٤) الامالي ٢١ ، وضع السهيلي التعريف موضع العلمية ، وقابرس فاعول من القيس . هذا مذهب السهيلي . وفي القاموس المحيط انه منع العلمية والجمعة (نيس) .
- (١٥) الامالي ٢١ . ويبدو أن النحاة يقصدون بالتعريف العلمية او شبه العلمية .
- (١٦) الامالي ٢١ ، وهامشه . ويرى بعض الباحثين المعحدثين ليس في الشعر ضرورات وانما هي لغات قبائل . (ينظر : اللهجات العربية في التراث) .

(١٧) الا في الاعلام المنقولة من الافعال ، نحو : يزيد ، ويشكر وشمر (عل رأى) ، إذ تمنع ثمة من الصرف بالنظر الى أصل الوضع

(١٨) الامالي ٢٢ .

(١٩) الامالي ٢٢ ، ٢٤ .

(٢٠) الامالي ٢٢ ، قال سيويه (٦/١) : «واعلم أن بعض الكلام اثقل من بعض ، فالافعال اثقل من الاسماء ، لأن الاسماء هي الاول ، وهي أشد تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها تنوين واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الاسماء في الكلام ، وواقفه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون فيكون في موضع الجر مفتوحاً ، استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام . » ، وعلة الخفة والثقل هذه علة لجأ اليها النحويون كثيراً في تسوية ارائهم وتوجيهاتهم ، غير انها علة افتراضية غير مطردة .

(٢١) سماه السهلي بالحسي ، ويقصد به جرس اللفظ . (ينظر : الامالي ٢٢)

(٢٢) وسماه السهلي بالعقلي (نفسه)

(٢٣) الامالي ٢٣

(٢٤) الامالي ٢٣ ، ويبدو أن النحاة قد اختاروا الفروع التي وجدوا أنها إذا كانت في الاسم منعتة الجر والتنوين ، ثم ازوروا عما عداها ، لأنها تتعارض ومنطلقهم ، وهذا يعني انهم استقروا غير المنصرف يتحرون العلل والفروع ، فلما انتهوا من ذلك صمتوا عن الفروع الاخرى ، وقد عد الزجاج الفروع التي إذا علق لها الاسم منعتة المنصرف ، فاذا هي : الصفة ، لان الموصوف قبل الصفة ، والتأنيث والمعرفة ، وشبه الفعل ، والجمع والعدل وعلامة التأنيث الداخلة على غير جرتها ، والعجمة . (ينظر : ماينصرف ومالا ينصرف ٣ - ٥) .

(٢٥) الامالي ٢٣ .

(٢٦) الامالي ٢٣ .

(٢٧) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ٨٤/١ .

وينظر : الامالي ٢٤ ، وقال الزجاج ٤٦ أن اوسط الثلاثة حرف لين .
وضابطة عند السيوطي (جمع الهوامع ٢٨/١) هو تحرك ما بعد الالف ويقصد بالتحرك الكسر . وينظر : شرح التصريح على التوضيح ٢١١/٢ .

وحاشية الصبان على شرح الاشموني ٢٤١/٣ ، وقد اشترطوا أن يكون أول هذه الصيغ مفتوحاً ، لذا قالوا في «خروجه عن صيغ الأحاد العربية انك لاتجد مفرداً ثالثة الف ، بعدها حرفان او ثلاثة الا اوله مضموم» (الصبان ٢٤١/٣) .

(٢٨) شرح ابن الناطم ٢٥١ . شرح الكالية ٥٤/١ .

(٢٩) وجعل سيبويه التاء هنا بمنزلة اسم ضم الى اسم فجعل منه اسماً واحداً فتغير بناؤه (الكتاب ١٦/٢) اى هو محمول على التركيب المزجي وله نظير في الواحد ، نحو : علانية : الزجاج (٤٧) .

(٣٠) وقد جعل النحاة هذه التاء اللاحقة بهذا اللون من الجموع تائين الاولى تاء لاحقة للتأنيث في مثل صياقله ، وصيارفة ، وملائكة فيقال : صياقل وصيارف ، وملائك ، والثانية تاء عوض عن محذوف وهو الياء ، مثل : ججاجحه ، وبطارقة ، فأصلها ججاجيح وبطاريق وحينئذ لا يجوز حذفها ، لأنها عوض عن اصل موجود في الجمع (ينظر المذكر والمؤنث للمبرد ١٢٥) .

(٣١، ٣٢) الاماي ٢٣ ، ٢٤ ، وقد جعل النحاة ما كان على وزان (ضرب) منصرفاً لأن له نظيراً في الاسماء نحو : جمل ، وكان عيسى بن عمر يمنع الصرف ، وقيل : بل لا ينصرف على الحكاية ، وذلك قول سحيم :

انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونني
واما مثل (دحرج) اى الرباعي المجرد فهو غير منصرف من قول سيبويه وهو منصرف من قول الزجاج ، للعلة التي ذكرنا . ينظر التفاصيل والاضطراب والتعارض : الكتاب ٧/٢ ، ٨ وما ينصرف ٤ .

(X) (بعض) عند السهيلي تدل على اكثر من واحد ، كما هو السياق ، ولعل الصواب أنه اكثر الاعلام .

مركز تحقيقات كميونر علوم اسلامی

(٣٣) . إذا سمي به علم .

(٣٤) ينظر تفصيله في الاماي ٢٨ .

(٣٥) الاماي ٢٩ وهامشها .

(٣٦) قال السهيلي في الاصل (تاء التأنيث) وليست التاء هنا للتأنيث ، وإنما هي تاء الواحد ، إلا إذا أراد ذلك على التغليب (ص ٣٠) .

(٣٧) الاماي ٣٠ .

(٣٨) ينظر : الاماي ٣٠ والامر نفسه فيما يتصل بمن سمي بنحو : قدم : وقدر وينظر : ٣١ .

(٣٩) ينظر : الاماي ٣١ ، ٣٢ .

(٤٠) الاماي : ٣١ .

(٤١) ينظر الاماي ٣٤ ، ٣٥ .

(٤٢) الاماي ٣٥ .

- (٤٣) الأماي ٣٥ .
- (٤٤) ينظر : المقتضب ٣/٣٦٨ - ٣٨٢ .
- (٤٥) الأماي ٣٦ .
- (٤٦) الأماي ٣٧ .
- (٤٧) ينظر : المخصص / الحاشية ١٧/١٢١ ، والتاج (زفر ٣/٢٣٧) .
- (٤٨) العدل في المنوع من الصرف للدكتور عبدالكريم الاسعد ، مجلة الدارة ، العدد ٤/السنة ٩٨ - ١٠٧ .
- (٤٩) ذهب المبرد إلى ان ما كان معدولا عن منصرف نحو عمر ، فانما منع الصرف لانه حمله قالية لتنام الاعراب . ينظر مجالس العلماء ٢٢٣ .
- (٥٠) الأماي ، هامش ٣٧ ، وينظر الكتاب ١٠/٢ ، قال سيويه في (باب ما لصقته نون بعد الف فلم ينصرف في معرفة ، ولا نكرة «وذلك نحو علفشان وسكران وعجلان واشهادها وذلك انهم جعلوا النون حيث جاءت بعد الف كألف حمراء ، لانها علي مثالها في عدة الحروف، والتحرك والسكون وهاتان الزائدتان قد اخصن بهما المذكر ، ولا تعلقه علامة التأنيث ، كما ان حمراء لم تؤنث على بناء المذكر ، ولؤنث سكران بناء على حدة ، كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة، فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة واشبهها فيما ذكرت لك اجري مجراها .»
- (٥١) لان معارج الهجزة من النصى العلقى ، والنون صوتى انفى .
- (٥٢) الأماي ٣٨ ، وينظر : سيويه ١١/٢ .
- (٥٣) الأماي ٣٩ .
- (٥٤) الأماي ٣٩ .
- (٥٥) ينظر : الكتاب ١٥/٢ ، وجمع الهوامع ١/٨٠٥٧٩ .
- (٥٦) الأعراف ١٧٢/ ، الأماي ٤٩ .
- (٥٧) الأماي ١٢٩ وينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ٨٢ في توجيه المسألة .
- (٥٨) الأماي ١٢٩ .
- (٥٩) الأماي ٨٨ .
- (٦٠) نفروث في اللغة والنحو ٢٠ ، ٢١ وهو مستفاد مما نقله الجندابي في خزانته عن ابن الضائع في انكاره على ابنه خروف ، وعن ابي حيان في انكاره على ابن مالك كثرة استشهادهما باطنديث الشريف . ينظر : العزائنة ١/
- (X) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ١٩١ .

- (٦١) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ص ١٥٩ (مخطوط) نقلا عن (الاصول ١٦٩) للدكتور تمام حسان .
- (٦٢) ينظر : الامالي / المسألة / ١٤ ص / ٦٤ ، ٦٥ / ١٥ ، ٦٩ / ١٦ ، ٧٤ / ١٩ ، ٧٦ / ٢١ ، ٨٨ / ٣٣ ، ٩٥ / ٤٠ ، ١١٤ / ٦١ ، ٧٢ ، ١٢٨ / ٧٣ .
- (٦٣) ينظر : الامالي م ٨٨ / ٣٤ .
- (٦٤) ينظر : فهرس الامالي .
- (٦٥) الامالي ٤٠ ، ومقالة سيويه في الكتاب ٣٩٢ / ١ : « هذا باب مالا يجوز فيه الاضرار من حروف الجر ، وذلك الكاف في (انت كزيد ، وحتى ، ونعد ذلك لانهم استغنوا بقولهم : شئ وشبهه عنه فاستطوه . »
- (٦٦) ينظر . تفصيل ذلك في ص ٤٠ - ٤٢ من الامالي (م) .
- (٦٧) في الكتاب ١ / ٦٧ : «وتقول : اني مما افعل ذلك ، كأنه قال : اني من الامر او من الشأن أن افعل ذلك ، ف وقعت (ما) هذا الموقع . »
- (٦٨) في المقتضب ٤ / ١٧٤ : «وتقول : اني مما افعل ، على معنى : ربما افعل . »
- (٦٩) الامالي ٥٢ ، ٥٣ .
- (٧٠) الكتاب ١ / ٦٦ ، الامالي ٦٦ .
- (٧١) الامالي ٧٠ ، ٧١ ، ينظر الكتاب ١ / ٢١٦ ، ٣٥٠ / ١ .
- (٧٢) الامالي ٧٦ ، لقد بحثه سيويه في «باب ما يضم في الفعل المستعمل لظهاره من غير الامر والنهي» وقد اكثر فيه الايضاح والتشيل ، ولم يستشهد البتة ينظر : الكتاب ١ / ١٢٩ ، ١٣٠ .
- (٧٣) الامالي ٨٤ ، ٨٣ .
- (٧٤) الكتاب ١ / ١٥٥ .
- (٧٥) الكتاب ١ / ٤٥١ .
- (٧٦) الامالي ٨٦ وما مشها .
- (٧٧) الامالي ٢ / ٢٢ ، ومثاله سؤال أبي ذر رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 «أي مسجد وضع في الأرض أول» ، وقد وجهه المكبري على أن بسمة (أول) بسمة بناء كما قالوا : بدأ بهذا أول ، قال : وإنما بني لقطعة عند الاضافة ، كما بنيت قبل وبعد ، والتقدير : أول كل شيء . »
- ينظر : إعراب الحديث النبوي ٦٢ ، ٦٣ .

- (٧٨) ينظر : الكتاب ٤٦/٢ .
- (٧٩) ينظر الكتاب ٣٠٣/١
- (٨٠) الكتاب ٣٤٨/١ . والبيت للأعشى .
- (٨١) ورواية سيويه في الكتاب ٢٨٢/١ : ولكن زنجي عظيم المشافر ، بالرفع ” والنصب اكثر في كلام العرب كأنه قال : ولكن زنجياً عظيم المشافر ... ” وكأن السهيلي خلط بين رواية البيت وتعقيب سيويه .
- (٨٢) الامالي ١١٦ ، وقد أحال المحقق في الهامش على سيويه ٢٨٤/١ ، ولم يقل به سيويه لاصراحة ولا تلميحاً .
- (٨٣) الامالي ١٢٠ ، وينظر : الكتاب ١٧٠/١
- (٨٤) وتمثل بانكاره على الفراء حديثه في قوله تعالى : ” ولئن خاف مقام ربه جنتان ” انما هي جنة واحدة وجعلها جنتين لاعتدال الفواصل ، كما جعلهم لبيد اربعة وهم خمسة في قوله :

نحن بني أم البنين الأربعة

وقال : ” وكانوا خمسة ، وانما ترك ذكر الواحد ، لانه كان ميتاً حين ارتجز لبيد . ”
ينظر : الامالي ١٢١ - ١٣٣ ، معاني القرآن ١١٨/٣ .

مركز تحقيقات كميتر علوم اسلامی

- (٨٥) الامالي ٩٨
- (٨٦) ٤٦٧/١
- (٨٧) المقتضب ٢٥٦/٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨
- (٨٨) الامالي ١٠٤
- (٨٩) الكتاب ٢٥٦/١
- (٩٠) الامالي ١١٦ ، وينظر ١١٥ وص ١٣ من هذا البحث .
- (٩١) الامالي ١١٧
- (٩٢) في الاصل : ومنصوباً
- (٩٣) الامالي ١١٧
- (٩٤) الامالي ١١٧ ، وهو في الكتاب ١٠٢/١ بمنناه ونقله محقق الامالي في الهامش ، وينظر : الاعلم في موضعه من الكتاب فثمة خلاف للنحاة مع سيويه في التخریج .
- (٩٥) ينظر توكيد ذلك في الامالي ١١٨ ، وهامشه
- (*) ابن الناطم ١٧٥ .

- (٩٦) الامالي ٧٢
- (٩٧) الامالي ٧٩ - ٨١
- (٩٨) ينظر الامالي ١٩ فما بعدها ، غير انه يميل الى استعمال مصطلح (التنوين) غالباً بازاء (الصرف) ، وهو عندي اوضح وأولى .
- (٩٩) ينظر على سبيل التمثيل : الامالي ٩٨/س ٣ .
- (١٠٠) ينظر : ص ٧١ من الامالي .
- (١٠١) لقد سبق الميرد الى القول بأن التنوين علامة انفصال الاسم وهذا ماضى عليه النحويون غير أن آخر كلام الميرد في هذه المسألة لا يشبه اوله ، ولا يستقيم معه ، لانه علل زوال التنوين من الاسماء بشبهها الفعل (ينظر : المقتضب ٣٠٩/٣) وكان حديث السهلي مترابطاً ومنسجماً ، فثمة صلة ادركها السهلي بين الاضافة والتنوين ، لمحها النحويون ولم يزيدوا ، كما سيأتي .
- (١٠٢) الامالي ٢٤ ، ٢٥ ، وقد جعل النحاة المتقدمون منهم والمتأخرون التنوين علامة على تمكن الاسم تمام التمكن في باب الاسمية ، وعلى هذا مضى محدثون معروفون بنظراتهم التيسيرية ، زيادة على المعاني الاخرى التي تخرج اليها انواع التنوين وفي ذلك كله ألوان من التحمل والافتراض .
- ينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني ٣٤/١ ، ويلتقي مع السهلي في هذا المنطلق محدثون معروفون بنظراتهم التيسيرية . ينظر : إحياء النحو ١٦٥ .
- (١٠٣) الامالي ٣٩ : وقد اختلف النحاة في مفهوم غير المنصرف : المزال منه التنوين فقط أم المزال منه التنوين والجر؟ بناء على المعنى اللغوي ، وقال ابو حيان : وهذا الخلاف لا طائل تحته .
- ينظر : همع الهوامع ٧٦/١
- (١٠٤) ينظر : الاصول للدكتور تمام حسان ٢٢٠
- (١٠٥) لعل لحاق التنوين للمعارف والنكرات قد حصل متأخراً لان الدراسات تشير الى أن التنوين والتيميم كانا يلحقان المعارف . كما سيأتي
- (١٠٦) ينظر : دراسات في اللغة العربية للدكتور خليل ناسي ٢٦ ، ٢٧ .
- (١٠٧) مخطوطة " المذكر والمؤنث " ق ١٩٢ ب .
- (١٠٨) التطور النحوي للغة العربية ٢٩
- (١٠٩) اللغة العربية عبر القرون ٢٥
- (١١٠) المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية القديمة ١٤ ، وقال : " وهو يقوم مقام لام التعريف هذه أداة التعريف (كذا) الاسم المضاف او المتصل بمضمرة موافقا للعربي " .

(١١١) وهو مايسمونه بظمطمانية حمير ، ومنه الحديث المشهور (ليس من امير امصيام اسفر) . وقد خالف الدكتور جواد على في ذلك ينظر : المفصل في تاريخ العرب ٥٧٦/٨ .

(١١٢) اللهجات العربية في التراث ٣١٢

(١١٣) قال الخليل (العين ٥١/١) : ” الحروف الذلق والشفوية ستة وهي : ر ، ل ، ن ، ف ، ب ، م ، وإنما سميت هذه الحروف ذلقاً ، لان الدلاقة في المنطق إنما هي بطرف اسلة اللسان والشفيتين ، وهما مدرجتا هذه الاحرف الستة . “

(١١٤) ينظر : اللهجات العربية في التراث ٣١٢ .

(١١٥) العين ٥٢/١

(١١٦) احياء النحو ١٧٤ ، ١٩١ .

(١١٧) التطور النحوي ٨٧ ، ٨٨ ، ودراسات في اللغة (نامي) ٢٨ .
وقال البرد في منع صرف المعدول نحو : عمر ، انه منع الصرف لانه حالة تالية تمام الاعراب . (ينظر : مجالس العلماء ٢٢٣)

(١١٨) على الرغم من ذهاب الباحثين في اللغات السامية إلى اصالة الإعراب وقدمه فيها ، وانها تنجح الي البناء ، فثمة حالات مغايرة إذ كانت ” اللغات السامية لاتعرب الخبر ، ولا المضاف ، ولا الفعل المضارع (الا في حالة النصب) ، واعرابها جميعاً طواهر مستحدثة في العربية .

(ينظر : المدخل ٣٦٩ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥)

(١١٩) يذهب استاذنا الدكتور ابراهيم السامراني إلى ان تنوين غير المتون يأتي لفائدة ، وهذه الفائدة هي التزام الناحية الموسيقية التي تحصل في التنوين . (ينظر : دراسات في اللغة ١١٧) . غير ان اطلاق القول وعزو المسألة الى الناحية الموسيقية حسب امر فيه نظر ، لما ذكر . (وينظر : دراسات ١٠٩) .

(١٢٠) شرح الكافية ٣٨/١

(١٢١) الامالي ٣٩ .

(١٢٢) الامالي ٤٣ ، وينظر : هامش المسطر في تلمذ البيت واختلاف الرواية .

(١٢٣) الامالي ٤٣

(١٢٤) الامالي ٩١

(١٢٥) ينظر : الكتاب ٤٤/١ ، والأعلم في هامشه ؛ فقد ذهب الى جواز الوجهين

(١٢٦) شرح ابن عقيل ١٢٩/١ .

- (١٢٧) الامالي ٩١ . وينظر الهامش في تخريج الحديث .
- (١٢٨) الامالي ٩٣ ، وينظر الهامش في تخريج الحديث .
- (١٢٩) الامالي ١١٣ ، ١٢٧ .
- (١٣٠) بناؤها لغة حجازية ، واعرابها اعراب مالايصرف لغة تميمية سوى ماآخره (راء)
مثل : حضار ، اذ هو مبني ، وحضار اسم نجم .
ينظر : المقتضب ٣/٣٧٣ ، ٣٧٥ ، وعلّة ذلك عنده العدل كما عدل (عمر) ولا
ادرى أين مشابهة الفعل فيه ؟! وهي علتهم الاولى .
- (١٣١) الامالي ٣٢ .
- (١٣٢) ينظر / المقتضب ٣/٣٧٤ . ويقصد بها (ياء المخاطبة) في تكتيبين واكتبي .
- (١٣٣) المدخل الى دراسة النحو العربي ١١٧ .
- (١٣٤) المقتضب ٣/٣٧٩ .
- (١٣٥) اذ آخر ، جمع (اخرى) مؤنث (آخر) مثل : اكبر وكبرى ، وتليها (من) في
التفضيل .
- (١٣٦) الاصل في التفضيل الاضافة ، و (من) تفيد الاضافة من باب اضافة معنى ما قبلها الى
ما بعدها بالواسطة .
- (١٣٧) الامالي ٩١ ، وفيه تفضيلات شتى يمكن الرجوع اليها .
- (*) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الاشيلي ، كان أستاذاً في العربية ، مهتماً بكتاب
سيويه . أخذ عن ابن الطراوة ، وابن الأخصر ، توفي سنة ٥٤١ هـ . (البقية ٢/٨٦)
- (**) هو أبو القاسم خلف بن يوسف الشتريني ، كان إماماً في العربية ، قيل : يستظهر
كتاب سيويه وأدب الكتاب والمقتضب والكامل ، مات بقرطبة سنة ٥٣٢ هـ . (البقية
١/٤٩٧)
- (١٣٨) شاع في الاساليب المتداورة من باب التأثر بالترجمة نزع الزاير في المتعاطفات ، وابتدائها
قبل آخر معطوف ، وليس فصيحاً ولا منسجماً مع سياق العربية .
- (١٣٩) الامالي ١٠٢ .
- (١٤٠) الامالي ١٠٣ ، وقد تكلم عليه كلاماً لاسيوخ لايراده هنا .
- (١٤١) الامالي ١٠٠ .
- (١٤٢) ينظر : الامالي ٤٤ ، ٤٥ .

المصادر والمراجع

- ١ - إحياء النحو - ابراهيم مصطفى - لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥١،
- ٢ - الأصول - الدكتور تمام حسان - دار الثقافة - فاس - المغرب ١٩٨٠
- ٣ - اعراب الحديث النبوي - العكبري - ت. عبد الاله نبهان - مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٧٨
- ٤ - الأعلام - الزركلي - ط ٣ بيروت د. ت ،
- ٥ - أمالي السهيلي - ت. محمد ابراهيم البنا - القاهرة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م
- ٦ - إنباه الرواة - القفطي - ت. محمد أبو الفضل ابراهيم - دار الكتب - القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٧٣ .
- ٧ - بغية الوعاة - ت. محمد أبو الفضل ابراهيم - مط الحلبي - القاهرة ١٣٨٤ - ١٩٦٤ مزر تقيت كاتوير علوم رمدى
- ٨ - تاج العروس - محمد مرتضى الزبيدي - مط الخيرية - القاهرة ١٣٠٦ هـ (مصورة) .
- ٩ - التطور النحوي للغة العربية - برکشتراسر - نشر محمد حمدي البكري - القاهرة ١٩٢٩ .
- ١٠ - حاشية الصبان على شرح الاشموني - إحياء الكتب العربية - القاهرة د. ت
- ١١ - دراسات في اللغة - الدكتور ابراهيم السامرائي - مط المعاني - بغداد ١٩٦٠ .
- ١٢ - دراسات في اللغة العربية - الدكتور خليل يحيى نامي - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٤ .

- ١٣ - شرح ابن الناظم - بدر الدين بن مالك - بيروت ١٣١٢ هـ (مصورة).
- ١٤ - شرح التصريح على التوضيح - خالد الازهري - المكتبة التجارية - القاهرة د. ت .
- ١٥ - شرح الكافية - الرضي الاسترابادي - مط مجمع الرضي - الاستانة ١٢٧٥ هـ .
- ١٦ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - ابن مالك - محمد فؤاد عبد الباقي مكتبة دار العروبة - القاهرة د. ت .
- ١٧ - العين - الخليل بن احمد الفراهيدي - تحه الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي - دار الرشيد بغداد ١٩٨٠ .
- ١٨ - الكتاب - سيويه - بولاق - (مصورة) .
- ١٩ - اللغة العربية عبر القرون - الدكتور محمود فهمي حجازي - دار الكاتب العربي (المكتبة الثقافية) القاهرة
- ٢٠ - اللهجات العربية في التراث - الدكتور احمد علم الدين الجندي - مطابع الهيئة المصرية العامة - القاهرة د. ت
- ٢١ - ما ينصرف وما لا ينصرف - الزجاج - هدى قراة - القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م
- ٢٢ - مجالس العلماء - الزجاجي - تحه عبدالسلام هارون - الكويت ١٩٦٢
- ٢٢ - المختصر في علم اللغة الجنوبية القديمة - كويدي - القاهرة ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ م
- ٢٤ - المخصص - ابن سيده - بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ (مصورة) .
- ٢٥ - المدارس النحوية الدكتور شوقي ضيف - دار المعارف بمصر - ١٩٦٨ .

٢٦ - المدخل في دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية - عبدالمجيد عابدين - القاهرة ١٩٥١ .

٢٧ - المذكر والمؤنث - ابو حاتم السجستاني (مخطوطة) .

٢٨ - المذكر والمؤنث - المبرد - تح. الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي - مط دار الكتب القاهرة / ١٩٧٠ .

٢٩ - معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - مط الترقي - دمشق ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م

٣٠ - المنفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام الدكتور جواد علي - ط الثانية - بيروت ١٩٧٨ .

٣١ - المقتضب - المبرد - تح. محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة ١٣٨٥ .

٣٢ - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث - الدكتورة خديجة الخديشي - دار الرشيد - بغداد ١٩٨١ .

٣٣ - نظرات في اللغة والنحو - طه الراوي - المطبعة التجارية - بيروت ١٩٦٢ .

٣٤ - همع الهوامع - السيوطي - . عبدالسلام هارون ، وعبدالعال سالم مكرم - دار البحوث العلمية ، الكويت ١٣٩٤ هـ ١٩٧٥ م .

٣٥ - وفيات الاعيان - ابن خلكان - تح. الدكتور احسان عباس - دار الثقافة - بيروت د . ت